

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عنان : الاثنين ١٨ ذو الحجة سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١ آب سنة ١٩٨٨ م العدد ٣٥٦٢

الفرس

صفحة

١٤٨٨	حل مجلس النواب
١٤٨٩	نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٨
١٤٩١	نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨ نظام معدل لتطبيق الخدمة الإضافية للقضاة النظامين
١٤٩٤	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من الأهل

نحس الحسين للهفك ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من الدستور

نصدر اراءنا بما هو آت :-

يحل مجلس النواب اعتبارا من تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠

١٩٨٨/٧/٢٠

وزير الداخلية

رجائي الدجاني

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الحسين بن طلال

نحس الحسين للهفك ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادتين ١٢٠ ، ١٢١ من الدستور

والمادة العاشرة من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٨٨

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٠ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

للسنة المالية ١٩٨٨

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٨) ويعمل به ' اعتبارا من ١٩٨٨/١/١ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود في كل منها واسماء هذه الوظائف وفئاتها ودرجاتها ورواتبها حسبها هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه .

المادة ٣ - مع مراعاة المادة ٣٨ من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ ، لا يجوز ملء وظيفة اي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة باكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتا عند الضرورة وبموجب عقد للقيام ببهام وظيفة الموظف الممار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز مخصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - ا - يتقاضى الموظف غير المصنف او الموظف بعقد الذي احدث له وظيفة مصنفة في الجدول الملحق بهذا النظام راتبه من مخصصات هذه الوظيفة الى ان تتخذ الاجراءات الضرورية لتسليفه وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - يجوز في حالات خاصة يقرها مجلس الوزراء تعيين موظفين برواتب مقطوعة على حساب الوظائف المصنفة الشاغرة الواردة في هذا النظام الى حين انتهاء اجراءات تعيينهم فيها .

المادة ٥ - ا - يستحق الموظف الزيادة السنوية بمسدرور سنة على تعيينه او ترقيته او آخر زيادة سنوية تقاضاها .

هكذا من الأجل

ب - تحدد الزيادة السنوية للموظف غير المصنف والموظف بمعد على الوجه التالي :

الراتب / دينار	الزيادة السنوية
١٤٥ - فما فوق	خمسة دنانير
٩٧ - ١٤٤	ثلاثة دنانير
٩٦ - فما دون	ديناران

المادة ٦ - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام المادة ١٣ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ على حساب مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة ١٠٤ في اي فصل من فصول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز تعيين اي موظف في اي وظيفة او ترنيمة او نقله اليها الا اذا توفرت فيه الشروط والمؤهلات اللازمة لاشتغال تلك الوظيفة .

١٩٨٨/٧/١٠ .

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم نوفان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الخارجية	وزير النقل والاتصالات ووزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير المالية د. هنا عوده
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزة	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايد	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. فايز الطراونة	وزير الصناعة والتجارة والتوطين حدي الطباع	وزير السياحة وزير الثقافة والتراث القومي د. محمد العموري

نخبة الحسب للفكر والخدمة العامة

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٨
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨

نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به اعتباراً من ١٠/٧/١٩٨٨ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥ - يمنح القضاء المنصوص عليهم في الفقرتين ب و ج من المادة ١ من النظام الاصلي علاوة فنية على النحو التالي :-
أ - القاضي النظامي :-
٧٠٪ من الراتب الاساسي
ب - القاضي تحت التدريب :-
٤٠٪ من الراتب الاساسي .

المادة ٣ - تضاف المادتان التاليتان الى النظام الاصلي برقم ٩ و ١٠ ويعاد ترقيم المادة ٩ منه لتصبح برقم ١١ :

المادة ٩ - باستثناء القضاة تحت التدريب يمنح القضاء المنصوص عليهم في الفقرتين ب و ج من المادة ٤ من النظام الاصلي علاوة اختصاص وذلك بالانسان الى العلاوة الفنية وفقاً للترتيب التالي على ان يقسم القضاء لاغراض هذه المادة الى الفئات الاربعية التالية :-

- ١ - علاوة الفئة الثالثة ١٢٠ ديناراً
- ٢ - علاوة الفئة الرابعة ٩٠ ديناراً
- ٣ - علاوة الفئة الخامسة ٦٠ ديناراً
- ٤ - علاوة الفئة السادسة ٣٠ ديناراً

ب - تمنح علاوة اختصاص للقضاة النظاميين المنصوص عليهم في الفقرتين ب و ج من المادة ٤ من النظام الاصلي وذلك باستثناء القضاة تحت التدريب وفق الشروط التالية :-

الفئة الثالثة :

- ١ - اذا كان القاضي حاصل على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وايضاً مدة لا تقل عن ١٠ سنوات في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معاً بعد الحصول على الدكتوراه ، او .
- ٢ - اذا كان القاضي حاصل على الماجستير في حقل اختصاصه وايضاً في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معاً مدة لا تقل عن ١٦ سنة بعد الحصول على الماجستير ، او .

كل من أقره

٢ - إذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ١٨ سنة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم، أو .

٤ - إذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن ٢٠ سنة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا .

الفئة الرابعة :

١ - إذا كان القاضي حاصلًا على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ٥ سنوات في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا بعد الحصول على الدكتوراه ، أو .

٢ - إذا كان القاضي حاصلًا على الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا مدة لا تقل عن ١١ سنة بعد الحصول على الماجستير ، أو .

٣ - إذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ١٣ سنة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم ، أو .

٤ - إذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن ١٥ سنة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا

الفئة الخامسة :

١ - إذا كان القاضي حاصلًا على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه ، أو .

٢ - إذا كان القاضي حاصلًا على الماجستير في حقل اختصاصه وامضى في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا مدة لا تقل عن ٦ سنوات بعد الحصول على الماجستير ، أو .

٣ - إذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ٨ سنوات في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم ، أو .

٤ - إذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن ١٠ سنوات في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا .

الفئة السادسة :

١ - إذا كان القاضي حاصلًا على شهادة المجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن سنة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا بعد الحصول على الماجستير ، أو .

٢ - إذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ٢ سنوات في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم ، أو .

٣ - إذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن ٥ سنوات في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا .

ج - إذا كان القاضي والقاضي تحت التدريب لا يتقاضى علاوة اختصاص فمبلغ علاوة اضافية مقدارها ٢٠٪ من الراتب الاساسي الى ان يستفيد من علاوة الاختصاص .

د - تمنح العلاوة الفنية وعلاوة الاختصاص للقضاة بقرار من المجلس القضائي بناء على ترشيح وزير العدل .

المادة ١٠ -

١ - يستحق القاضي والقاضي تحت التدريب علاوة شخصية مقدارها ١١ دينار شهريا .

ب - يستحق القاضي العلاوة العائلية الشهرية التالية :

- | | |
|------------------|----------|
| ١ - للزوجة | ٧ دنانير |
| ٢ - للولد الأول | ٤ دنانير |
| ٣ - للولد الثاني | ٣ دنانير |
| ٤ - للولد الثالث | ١ دينار |

ويشترط في ذلك ان لا تدفع العلاوة العائلية الا من زوجة واحدة فقط كمالا تدفع عن الاولاد الذين اكملوا الثامنة عشرة من العمر .

ج - لا تدفع العلاوة العائلية الى القاضي من زوجته العالمة التي تتقاضى راتباً شهرياً من دائرة او مؤسسة او سلطة رسمية عامة تابعة للحكومة .

الحسين بن طلال

١٩٨٨/٧/١٠

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم لؤقمان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير النقل والاتصالات ووزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاعلام د. هاني الخصالونه	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الصحة د. زيد حمزة	وزير العدل رياض الشكعة	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق التروايده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف هيدان	وزير الداخلية د. طاهر كتمان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. فايز الطراونه	وزير الصناعة والتجارة والتوطين هادي الطباع	وزير الشباب د. عوض خليفات
	وزير السياحة زهر المجلوني	وزير الثقافة والتراث القومي د. محمد الحوري

قرار رقم ١٩٨٨/٨

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على طلب دولة رئيس الوزراء كتابة رقم ٥٨٦١/٢ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٠ لتفسير أحكام المادتين ١٢٠٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٥٩/٢٤ والمادتين ١٣٠١١ من قانون استقلال القضاء رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التقرير بما اذا كان رئيس محكمة التمييز المنصوص عليه في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني يخضع لقاعدة تمييزه وفق أحكام الفقرات ١١، ١٢، ١٣ من قانون التقاعد المدني والمادتين ٢٣٠١١ من قانون استقلال القضاء أم أنه مستثنى من هذه القاعدة بمقتضى المادتين ٢ والفقرة ٢ من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني.

وبعد تدقيق النصوص القانونية المشار إليها نجد أنه من مبادئ التفسير المستقرة أنه عند تفسير أي نص في قانون معين فإنه يتوجب تفسير النص في حدود أغراضه والغاية التي هدف إليها المشرع لأن كل قانون يسن ينطوي على قواعد عامة أو خاصة لتنظيم موضوع معين. كما وأن قواعد التفسير تقضي بلزوم تفسير أحكام القانون كوحدة واحدة دون أن يفسر أي نص بمعزل عن باقي النصوص.

ففيما يتعلق بتشكيل الديوان الخاص بتفسير القوانين نجد أن المادة ١٢٣ من الدستور قد نصت: (يؤلف الديوان من رئيس أعلى محكمة نظامية وعشوية اثنين من تناساتها واحد كبير موظفي الإدارة يعينه مجلس الوزراء يضاف إليهم عضو من كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب ينتدبه الوزير.

ففيما يتعلق بالرئيس: أن الفقه يستقر على أنه إذا انطأ التشريع بوظف اختصاصا وظيفيا فإنه يجب أن يتولاها بالذات ولا يجوز أن ينوب غيره عنه إلا إذا عين المشرع من يحل محله.

وبما أنه لم يرد في التشريع نص على البديل فإن تولي رئيس محكمة التمييز لرئاسة الديوان يكون وجوبيا ولا يجوز له التنحي وفقا لقواعد تنحي القضاء بمقتضى المادة ١٢١ من قانون أصول المحاكمات الحقيقية لأن عمل الديوان هو عمل تشريعي وليس عملا قضائيا إذ أن قراره التي يصدرها وتنتشر في الجريدة الرسمية لها بمنعول القانون.

أما فيما يتعلق بعضوي الديوان من قضاة محكمة التمييز فإن المادة ١٢٣ المشار إليها آنفا قد انطأ على قاضي من قضاة محكمة التمييز صلاحية الاشتراك في أعمال الديوان فيكون هذا العمل من صلب وظائفه قانونيا ولا يحتاج اشتراكه في أعمال الديوان إلى صدور قرار من المجلس القضائي بمقتضى أحكام المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء التي لا تجيز نقل القاضي من سلك القضاء إلى وظيفة أخرى أو انتدابه لغير عمله أو لعمل إضافي إلا بموافقة المجلس القضائي: ذلك لأن الحالات المنصوص عليها في هذه المادة تتعلق بإجراءات النقل والانتداب التي يحدثها قرار إداري، ولا يشمل الحالات التي يمين فيها القانون اختصاصا للقاضي لأن المعين بنص القانون يمارس وظيفته مستندا ولايته منه ولا يحتاج إلى موافقة المجلس القضائي المنصوص عليها في المادة ٢٤ المنوه بها آنفا.

وبما أن لكل قاض من قضاة محكمة التمييز صلاحية الاشتراك بأعمال ديوان تفسير القوانين كما أسلفنا فإن دعوة أي منهم لهذه الغاية بنوطة برئيس الديوان حسب ظروف العمل. وهذا ما درج عليه الديوان منذ أن صدر دستور المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٥٢/١/٨.

ينبغي على ما تقدم بيانه أن تشكيل الديوان بوضع الراهن موافق للقانون.

هذا ما يتعلق بالناحية الشكلية، أما فيما يتعلق في الموضوع فأننا نجد بالرجوع إلى المادة الثانية من قانون التقاعد المدني المطلوب تفسيرها أنها تنص على التعريف القانوني للكلمات والمعارف الواردة في القانون وقد عرفت كلمة (الوزير) بأنها تعني رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ورئيس محكمة التمييز وكل من أشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكل وزير سابقا والوزراء السابقين من أعضاء مجلس الأمة.

كما عرفت كلمة (الموظف) بأنه الموظف الأردني المصنف الذي يتقاضى راتبه من الميزانية العامة إلى آخر ما جاء في هذه المسألة.

ولذلك الرجوع للمادة ١٢ من قانون التقاعد المدني المطلوب تفسيرها نجد أنها تنص في فقرتها (١) ب: (على أنه حين أعمال الموظف الستين من عمره أو حين اكتماله أربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد يجب إحالته على التقاعد بقرار من مجلس الوزراء إلا إذا رأى المجلس لأسباب تعود للمصلحة العامة إبقاءه في الخدمة لمدة لا تزيد عن خمس سنين).

ونصت الفقرات ١١، ١٢، ١٣ منها على التواعد ونصت على إلزامها في الإحالة الوجوبية على التقاعد. أما الفقرة (١) منها فقد ورد نصها كما يلي (لا تسري أحكام هذه المادة على الوزراء ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين وموظفي البلاط الملكي الهاشمي من الدرجتين الخاصة والأولى).

وللوقوف على المعنى الاصطلاحي لكلمة الوزراء الواردة في الفقرة (١) الائمة الذكر يتوجب الرجوع إلى تعريف لمرفها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون المذكور والتي عرفت كلمة الوزير بأنها تعني رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ورئيس البلاط ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ورئيس محكمة التمييز وكل من أشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير ويسبقا والوزراء السابقين من أعضاء مجلس الأمة.

وبحيث أن هذه المادة قد صحت معاني العبارات والألفاظ الواردة فيها فإنه يقتضي الأخذ بالمعنى المتعارفة لها على أساس أن المشرع قد اختار هذه المعاني الاصطلاحية عند تطبيق أحكام هذا القانون. فيكون التمييز بصراحة هذا النص يستلزم من أحكام الاحالة لرئيس محكمة التمييز وعليه يكون رئيس محكمة التمييز تصد بتسمية (وزير) معنى اصطلاحيا يعتبر شاملا للوجوبية على التقاعد أو تمديد خدمته المنصوص عليها في الفقرات (١) ب، (٢) د، (٣) هـ من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني، لأن تعريف الوزير بصيغة المفرد لا ينعرف إلى تعريف هذه الكلمة بصيغة أخرى.

أما ما ورد في المادة ٤٣ من قانون استقلال القضاء رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المطلوب تفسيرها فقد نصت الفقرات (١) ب، (٢) منها على جواز تحديد خدمة القاضي حتى بلوغه السبعين من عمره وقاضي محكمة التمييز حتى بلوغه الثانية والسبعين من عمره فإنما قصد الشارع بهذا النص تمديد خدمة القاضي الذي يخضع للتمديد وفق التواعد المقررة في قانون التقاعد المدني ولم يقصد به تعديل تعريف الوزير الوارد في نص المادة الثانية منه أو تعديل الاستثناء الوارد في نص الفقرة (١) من المادة ١٢ منه وكذلك فإن الحكم الوارد في المادة ٤٣ من قانون التقاعد المدني عام ينطبق على جميع القضاة. بينما أن نص المادة ٢ والفقرة (١) من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني يعتبران حكما يشكل قاعدة خاصة برئيس محكمة التمييز ومعلوم أن الحكم العام لا يلغى الحكم الخاص.

أما فيما يتعلق بإنهاء خدمة رئيس محكمة التمييز فإنه يخضع في ذلك لسلطة المجلس القضائي المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون استقلال القضاء التي تعطي المجلس القضائي صلاحية مجلس الوزراء المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون التقاعد المدني.

لهذا وبالنسبة للأسباب التي سبق بيانها يقرر الديوان الخاص بالأغلبية بأن رئيس محكمة التمييز خاضع لقاعدة الاحالة الوجوبية على التقاعد وتمديد الخدمة المنصوص عليها في الفقرات (١) ب، (٢) د، (٣) هـ من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٥٩/٢٤ ولا يخضع لتمديد مدة بمقتضى أي تشريع آخر.

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها

قرار صادر بتاريخ ١٣ ذو القعدة سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١٩٨٨/٦/٢٧.

مضو	مضو	رئيس الديوان الخاص
مضو بحكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
مبدأ الكريمة معاذ	صلاح الرشيد	نجيب الرشيدان
مضو	مضو	مضو
مندوب رئاسة الوزراء	مندوب رئاسة الوزراء	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	مضو	هشام طهائس
ضافي الشخاروة	(مخالف)	(مخالف)

قرار المخالفة

لكل من السجين عيسى طهاني رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء
وضافي الشحاترة المستشار القانوني في رئاسة الوزراء

اننا نخالف الاكثية المحترمة ليس فيها استندت اليه من مبررات للتوصل الى النتائج التي توصلت اليها وحسب ، ولكن في تلك النتائج نفسها ايضا ، وذلك استنادا الى الوقائع والاسباب التي نبينها فيما يلي وهي نتائج واسباب لابد من بيانها لغراض تحديد النواحي القانونية لاختلافنا هذه :-
اولا :- في الوقائع المتعلقة بتشكيل الديوان الخاص :-

١ - بكتابه رقم ٢١/١٠/٨٥ المؤرخ في ١٧/١٢/١٩٨٨ كان رئيس ديوان المحاسبة قد ذكر لوزير العدل ان قانون استقلال القضاء لم يعالج حالات التهديد للقضاء اذا بلغوا السن التي حددها القانون وهي ٧٢ سنة ، مما يعني انه لا مجال للتهديد بعد هذه السن حسب اجتهادنا في هذا الموضوع ، ومن الواجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء للتهديد لهم بعد بلوغ سن الستين حسب قانون التقاعد المدني . وبناء على ذلك فقد طلب رئيس ديوان المحاسبة من وزير العدل (انخاذ الاجراءات القانونية بالتهديد او الاحالة حسب حالة كل قاض من تطبيق عليهم المادة الثانية من قانون استقلال القضاء) .
٢ - عرض اجتهاد رئيس ديوان المحاسبة على عطوفة رئيس محكمة التمييز في حينه من قبل معالي وزير العدل ، فأبدي مخالفته له ، وأشار الى ان احكام الاحالة الوجوبية على التقاعد لا تكفل الستين من العمر او تهديد الخدمة الحكومية بعد ذلك لا تنطبق على رئيس محكمة التمييز .
٣ - على اثر ذلك طلب عطوفة رئيس محكمة التمييز مقابلة دولة رئيس الوزراء وعرض عليه رايه فيها اورده رئيس ديوان المحاسبة في كتابه ، وان ذلك لا ينطبق على رئيس محكمة التمييز ، بالرغم من السن الذي قد يبلغه والخدمة التي قد يقضيها في الحكومة . وطلب من دولة الرئيس احالة الموضوع من هذه الناحية الى الديوان الخاص بتفسير القوانين ، مع العلم ان استيضاح رئيس ديوان المحاسبة لم يكن متعلقا بقاض واحد فقط هو رئيس محكمة التمييز ، بل جاء متعلقا بقضاة المحاكم النظامية جميعا .
ومراعاة لاهمية الموضوع ، وللجانسب القانوني فيه ، وافق دولة الرئيس على احالة الموضوع من تلك الناحية الى الديوان الخاص بتفسير القوانين ليصدر قراره بشأنه ، وذكر عطوفة رئيس محكمة التمييز انه لن يشترك لا هو ولا الرئيس الثاني للمحكمة في الديوان الخاص مند النظر في طلب التفسير وانهما سيفتحان عن ذلك .

٤ - وبعد ان قدم طلب التفسير الى الديوان الخاص دمعنا الى اجتماع للدوام عقد يوم الاثنين ١٩٨٨/٦/٦ واعقبه اجتماع آخران عقدا بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٣ وبتاريخ ١٩٨٨/٦/١٣ ، وترأس السيد صلاح ارشيدات الرئيس الثاني لمحكمة التمييز الاجتماعات الثلاثة ، واشترك فيها السيدان عبدالكريم معاذ وعطالله المجالي القاضيان في المحكمة ، وقد اقرضنا خلال الاجتماعات الثلاثة على تشكيل الديوان سواء على صورته تلك او على الطريقة التي تم تشكيله بها . وقد تناول اعتراضنا رئاسة السيد صلاح ارشيدات للديوان ، اذ ان ذلك غير جائز مادام الرئيس الاول للمحكمة موجودا على رأس عمله ويبارس مهام وظيفته ، وغير غائب عنها بصورة قانونية بالاجازة او غيرها ، حتى يحق لغيره القيام بمهام ووظيفة رئيس محكمة التمييز وصلاحياته ، ومنها رئاسة الديوان الخاص . كما تناول اعتراضنا تعيين العضوين قاضيين محكمة التمييز في الديوان من قبل الرئيس الاول للمحكمة ، لان المجلس القضائي هو المختص بانتدابها لهذا العمل الذي يخرج عن نطاق وظيفتهما القضائية وذلك لان الفقرة ٢ من المادة ١٢٣ من الدستور لم تحدد الجهة التي يحق لها تعيين قاضيين محكمة التمييز في الديوان كما حددت الجهة المختصة بتعيين العضوين الآخرين من الادارة ومن الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب وذلك فلا يحق لرئيس محكمة التمييز تعيين عضوي المحكمة في الديوان ، وبجسب الرجوع في ذلك الى الاحكام الخاصة بانتداب القضاة لعمال قضائي خارج نطاق الوظيفة القضائية . واخر اعد تناول اعتراضنا عدم مراعاة الاحكام بين قضاة محكمة التمييز في اختيار العضوين من بينهم .

٥ - وانتهت الاجتماعات الثلاثة تلك بقرار مفاده ان يكتب الرئيس الثاني للمحكمة التمييز الى دولة رئيس الوزراء باعترضنا على المشار اليها وذلك لعرضها على الجهات المختصة بتفسير الدستور اذا رأى دولته ذلك ضروريا ، فمر ان معالي وزير العدل تلي كتابا من الرئيس الثاني للمحكمة برقم ١٦٤٥ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ يقسم رايه في تفسير الدستور كما ذكر ان اعتراضنا تلك من شأنها تعطيل اعمال الديوان الخاص .

٦ - ودمعنا بعد ذلك من قبل عطوفة الرئيس الاول لمحكمة التمييز الى اجتماع للديوان الخاص عقد يوم الاثنين ١٩٨٨/٦/٢٧ برئاسة وعضوية كل من السيدين صلاح ارشيدات وعبدالكريم معاذ القاضيين في محكمة التمييز ، وبالرغم من عدم اطلعنا على ما تم بشأن الاجتماعات الثلاثة التي عقدناها من قبل في نطاق الديوان الخاص ، وعدم التعرض لمسير الدوائر التي تمت فيها والقرار الذي كان قد اتفق عليه فقد حضرنا الاجتماع لاعتبارات المصلحة العامة ودمعنا فيه اعتراضاتنا التي كنا قدّمناها في الاجتماعات السابقة على تشكيل الجديد ايضا لديوان الخاص . وذلك للاسباب التي سنبينها فيما بعد .

ثانيا : في النواحي القانونية لامعراضنا على التشكيل الجديد لديوان الخاص :-

١ - ان الوقائع التي اوجزناها في البتود السابقة تدل على ان استيضاح رئيس ديوان المحاسبة كان يدور حول الاحكام المتبعة باحالة القضاة جميعا على التقاعد وجوبا عند اكبال اي منهم الستين من عمره او انتهائه اربعين سنة من الخدمة الحكومية الفعالة للتقاعد ، والمدة التي تودد خدمتهم اليها ، بحيث لا يجوز التهديد لاي قاض بعد بلوغه السبعين او الثانية والسبعين من عمره حسب مقتضى الحال . وبحيث تنتهي خدمته حكما بعد ذلك .

٢ - غير ان عطوفة رئيس محكمة التمييز طلب من دولة رئيس الوزراء - كما اشرنا الى ذلك من قبل - احالة ما يتعلق برئيس محكمة التمييز فقط من احكام التقاعد تلك الى الديوان الخاص . لان عطوفته كان يرى ان تلك الاحكام لا تنطبق عليه بالرغم من السن الذي قد يكون بلغه رئيس محكمة التمييز او سني الخدمة التي يكون قد قضاها في الحكومة . وبذلك فقط اربط طلب التفسير بالمكتب الذي يشغله عطوفته كرئيس لمحكمة التمييز . ومن هنا كان قراره بعدم الاشتراك في الديوان الخاص عند النظر في طلب التفسير المشار اليه قرارا سليما من جميع الوجوه ، وتفرضه القواعد القانونية العامة ، ولم يكن مجرد وعد بالتحفي عن الاشتراك في اصدار التفسير المطلوب . ولا زالت الاسباب التي استند اليها ذلك القرار قائمة ، وتؤيد اعتراضنا على اشتراك عطوفته في الديوان الخاص في هذا التفسير ، على ان يكون النسخ بمسورة القانونية ، وذلك بتغيب عطوفته عن وظيفته بالاجازة او غيرها ، حتى يتسنى انتداب او معين رئيس اخر لمحكمة التمييز يرأس الديوان الخاص بهذه الصفة الاصلية عند النظر في طلب التفسير .

٣ - هذا ، واعتراضنا على رئاسة عطوفة الرئيس الاول لمحكمة التمييز للديوان الخاص واشترائه في النظر في طلب التفسير في هذه الحالة ، ينطبق بجميع اسبابه ومبرراته على السيد صلاح ارشيدات الرئيس الثاني للمحكمة ويتوجب عليه ايضا عدم الاشتراك في الديوان الخاص في التفسير المطلوب وان يتغيب بصورة قانونية عن وظيفته بالاجازة او غيرها .

٤ - واما عضوا الديوان الخاص القاضيان السيدان صلاح ارشيدات وعبدالكريم معاذ فقد اعترضنا على تعيينهما في الديوان من قبل عطوفة رئيس الديوان . وذلك لان تعيينهما يجب ان يتم من قبل المجلس القضائي عملا باحكام المادة ٢٤ من (قانون استقلال القضاء) رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي نصت على انه (مع مراعاة احكام المادة السابقة لا يجوز نقل القاضي من سلك القضاء الى وظيفة اخرى او تندا به لغير عمله او لعل اعضاء الا بموافقة المجلس) ، اي المجلس القضائي . والمادة السابقة لهذه المادة تنص على (بتعديب القاضي من محكمة الى اخرى او للقيام باعمال التفتيش . واما القول بان كلية (انتداب) في المادة ٢٤ المشار اليها تعني انتداب (الادارة) للقاضي الى عمل غير قضائي ، ففيه تعديب للحكم المطلق للمادة ٢٤ المشار اليها وتحديد لها دون وجود النص لاصراحة ولا دلالة على ذلك التعديب او التحفيد . يضاف الى ذلك ان المجلس القضائي هو الذي ينتدب القاضي في هذه الحالة وليست (الادارة) او اي جهة اخرى . والمجلس القضائي يقرر ذلك الانتداب بحكم الدستور وتنفيذا له وليس بطلب من احد . مما يجعل هذا الاجراء مخالفا من اجراءات واحكام انتداب الموظفين المدنيين بموجب أنظمة الخدمة المدنية ، ويعمل الانتداب القاضي في هذه الحالة بمعنى وحكما خاصين .

ومما يلاحظ فيما يتعلق بهذا الانتداب ان الفقرة ٢ من المادة ١٢٣ من الدستور تنص على ان يؤلف الديوان الخاص من رئيس اعلى محكمة نظامية رئيسا وعضوية اثنين من قضائها واحد من كبار موظفي الادارة يعينه مجلس الوزراء يضاف اليهم عضون كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير . المطايع ينتدبه الوزير ، .

وهكذا فان هذه الفقرة لم تحدد الجهة التي تعين قاضيين محكمة التمييز في الديوان الخاص ولذا فانه لابد من الرجوع الى احكام تعيين القضاة وانتدابهم لغير اعمالهم القضائية ، وهي احكام قانون استقلال القضاء كما اشرنا الى ذلك .

هكذا من الأشغال

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الفقرة ٢ من المادة ١٢٣ من الدستور هذه قد نصت في آخر عبارة فيها على أن يضاف إلى رئيس الديوان وأعضائه الثلاثة الآخرين عضو من كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب (ينتدبه) الوزير، فجاءت كلمة (ينتدبه) هذه دون حرج أو تردد بعيدا عن الانتداب المعروف والمعروف بالحدود المعالم والإجراءات في أنظمة الخدمة المدنية، فاستعملت الكلمة في هذه الفقرة الدستورية بمعناها العام الذي يدل على نذب الموظف للقيام بعمل آخر غير عمله، وهو ما فعلته تماما المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء عندما حدثت عن القاضي و (أندابه) لغير عمله أو لعمل آخر.

ثانياً: في الموضوع والقانون:

أما في الاخترية المحترمة فتسرها الذي يقضي باستثناء رئيس محكمة التمييز من أحكام الاحالة الوجوبية على التقاعد، وتحديد مدة الخدمة، وهي الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ على ما ورد في الفقرة ١ من المادة ١٢ المشار إليها، التي تنص على أن (لا تسري أحكام هذه المادة على الوزراء ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين وموظفي البلاط الهاشمي من الدرجتين الخاصة والأولى).

ونرى الاخترية المحترمة أن كلمة (الوزراء) الواردة في عبارة (لا تسري أحكام هذه المادة على الوزراء... الخ) من الفقرة ١ المشار إليها، هي تطبيقاً لتعريف كلمة (الوزير) الواردة في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني، أي أن كلمة (الوزراء) تلك نفس المعنى المخصص لكلمة (الوزير) في المادة ٢ من القانون نفسه، وتنص هذه المادة على أن كلمة (الوزير) تعني: (رئيس الوزراء والوزراء العاملين في مجلس الوزراء ووزير البلاط ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ورئيس محكمة التمييز وتل من تشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيراً سابقاً والوزراء السابقين من أعضاء مجلس الأمة). إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك كما اشترطت المادة في مطلعها.

وأما أن كلمة (الوزراء) في الفقرة ١ من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني قد جاءت بصيغة الجمع، فإن الاخترية المحترمة ترى أن ما تعنيه الكلمة وهي بصيغة المفرد تعنيه وهي بصيغة الجمع.

وننقل الاخترية المحترمة بعد ذلك الحكم الذي توصلت إليه باستثناء رئيس محكمة التمييز من الاحالة الوجوبية وتحديد الخدمة إلى (قانون استقلال القضاء) رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لتبني على ذلك حكماً آخر هو أن رئيس محكمة التمييز لا يخضع لأحكام تحديد الخدمة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من قانون استقلال القضاء بحجة أن هذه المادة تسري على القضاة الذين تخضع خدماتهم للتعيين وان رئيس محكمة التمييز مستثنى من ذلك التعيين بقضى أحكام الفقرة ١ من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني كما ترى في تفسيرها لهذه الفقرة.

وأما المادة ١٤ من قانون استقلال القضاء، فمما تنص على أنه (بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر للمجلس القضائي بتسليم من الوزير أن يحيل على التقاعد أي قاضٍ أكمل مدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد المعمول به، ويكون قراره في هذه الحالة غير قابل للطعن أمام أي مرجع قضائي أو إداري، ولا يجوز لرئيس المجلس القضائي أو لأي من أعضائه حضور اجتماع المجلس عند بحث التنسيب بإحالة على التقاعد).

وبالرغم من النص المطلق لهذه المادة فقد خرجت الاخترية المحترمة بتفسير لها تقول فيه أنها لا تنظم المجلس القضائي بأخالة رئيس محكمة التمييز وجوباً على التقاعد لجرده أكمل السنتين من عمره أو أنه خدعة مقبولة للتقاعد مدتها أربعون سنة وفقاً لأحكام المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني، وحجتها في ذلك هي حجتها الأولى، وتتلخص في أن رئيس محكمة التمييز يستثنى من أحكام المادة ١٢ المشار إليها.

وتقيم على رأيها هذا حكماً آخر هو أن للمجلس القضائي الخيار في أن يحيل رئيس محكمة التمييز على التقاعد بتسليم من وزير العدل في أي وقت يكون قد أكمل فيه مدة الخدمة المقبولة للتقاعد، أي بعد أن يكمل خدعة مدتها عشرون سنة وأكثر، دون أن يكون ملزماً بإحالة على التقاعد حتى لو تجاوز السنتين من منوره أو أنه أكثر من أربعين سنة في الخدمة المقبولة للتقاعد، بل له أن يبقيه في الخدمة إلى الوقت الذي يريده المجلس.

وخلافاً لهذا التفسير من جميع جوانبه وللأسباب والمبررات التي استند إليها والطريقة وأسس التفسير التي اعتمدها تقوم على ما يلي:

١ - في العلاقة بين كلمة (الوزراء) في مطلع الفقرة (١) من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني وتعريف كلمة (الوزير) في المادة ٢ من القانون نفسه.

٢ - نفس الفقرة ١ من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني (رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ على أن (لا تسري أحكام

هذه الفقرة على الوزراء... الخ) وقد اعتبرت الاخترية المحترمة أن كلمة الوزراء في هذه الفقرة تطبيقاً لتعريف كلمة الوزير الواردة في المادة ٢ من القانون المذكور، على أساس أن كلمة الوزراء وأن جاءت بصيغة الجمع فإنها تعني ما تعنيه كلمة الوزير وذلك - حسب رأيها - لأن ما تعنيه أي كلمة وهي بصيغة المفرد تعنيه وهي بصيغة الجمع.

غير أن من الواضح أن كلمة الوزراء المعنيين التاليين دون غيرهم.

المعنى الأول: وهو المعنى الظاهر الحقيقي للكلمة والمعروف في الدستور والتشريعات المخطلة المعمول بها وكذلك في الواقع، وتنصرف بموجبه إلى الوزراء العاملين في مجلس الوزراء المختلطة المعمول بها. وهو المعنى الذي أعطته الاخترية المحترمة للكلمة، أي المعنى نفسه المخصص لكلمة الوزير في التعريف الذي وضعه المشرع لهذه الكلمة في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني.

ومن الواضح كذلك أن المعنى الذي أعطى لكلمة الوزير في 'التعريف المنصوص عليه في المادة ٢ المشار إليها من قانون التقاعد' هو معنى مجازي أعطى المشرع من خلاله لكلمة الوزير معنى خاصاً لا يمت بصلة إلى المعنى الحقيقي لها. ففي حين أن كلمة الوزير تعني في التشريعات المخطلة وفي الواقع الوزير العامل في مجلس الوزراء، فإن كلمة الوزير في تعريفها في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني تعني رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ووزير البلاط ورئيس الديوان الملكي الهاشمي، ورئيس محكمة التمييز، وكل من تشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيراً سابقاً والوزراء السابقين من أعضاء مجلس الأمة. وهي تعنيهم جميعاً معاً، وتعني كل واحد منهم في وقت واحد. وبما أنها كلمة اصطلاحية ذات معنى مجازي خاص أعطاه القانون لها المقصود منه فهي تعني ذلك كله بالصيغة التي وضعها المشرع لها، والقالب التي وضعه فيها.

٢ - ولقد نصت الفقرة ٢ من المادة ٢١٤ من القانون المدني الأردني على أن (الأصل في الكلام الحقيقة: فلا يجوز حمل اللفظ على المجاز إلا إذا تعذر حمله على معناه الحقيقي) وتنص المادة ١٢ من (دجلة الأحكام العدلية) على أن (الأصل في الكلام الحقيقة، يعني حمل اللفظ على المعنى الموضوع له، حيث لا قرينة بائنة من أرائته، فلو قال إنسان أكلت مال فلان يحمل على الطعام ما لم توجد قرينة تدل على أنه أكل مالاً عليه من الدين ونحو ذلك).

وقد قال الأستاذ سليم رستم بار في شرحه لهذه المادة من المجلة أن (الحقيقة نقض المجاز، وهي استعمال اللفظ بالمعنى الذي وضع له كالأسد للحيران المغترس واليد للعضو المثلوم. والمجاز يطلق على اللفظ المستعمل لغير ما وضع له، بشرط وجود قرينة تدل على عدم إرادة المعنى الحقيقي، فالأصل في الكلام الحقيقة، أي لا يجوز حمل اللفظ على المجاز إذا أمكن حمله على المعنى الحقيقي).

وقال الأستاذ علي حيدر في شرحه لهذه المادة أيضاً أن (المعنى المجازي يكون خلاف الأصل، وأن الحقيقة هي استعمال اللفظ في المعنى الذي وضعه الواضع، أي واضح اللغة، كتوكل أسد للوحش ولمرس للدابة الملوثة) وأن المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له بشرط أن يكون بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي علاقة ومناسبة، فكما أن العلاقة هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المستعمل لها ذلك اللفظ مجازاً هي من مقتضيات المجاز، فالقرينة من إرادة المعنى الحقيقي شرط في صحة المجاز أيضاً.

وبناءً على ذلك فإن الأصل في الكلام الحقيقة، وأنه لا يجوز حمل اللفظ على المجاز إلا إذا تعذر حمله على معناه الحقيقي، وبما دام أن المعنى الحقيقي لكلمة الوزراء في الفقرة (١) من المادة ١٢ من قانون التقاعد هو (الوزراء العاملون في مجلس الوزراء)، فلا يجوز حملها على المعنى المجازي لكلمة الوزير في تعريف المخصص لها في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني، إلا إذا تعذر حملها على أنها - أي كلمة الوزراء - تعني الوزراء العاملين في مجلس الوزراء وهو معناها الحقيقي، وليس هناك من القرائن أو الشواهد الأخرى ما يجعل ذلك معذوراً، أو يصرف كلمة الوزراء عن معناها الحقيقي.

٣ - وأما القول بأن ما تعنيه أي كلمة وهي بصيغة المفرد فإنها تعنيه وهي بصيغة الجمع فينبغي أن يلاحظ أن كلمة - أي كلمة - في أي تشريع، تخضع في معناها لسباق النص الذي تقع فيه، وللقرائن التي تحيط بها أو تكتنفها أو تؤثر عليها، وليس مجرد أنها جاءت بصيغة المفرد أو الجمع لكلمة أخرى في موقع آخر من التشريع جاءت به بصيغة المفرد إذ قد تنصرف وهي

هكذا من الأدب

بصيغة الجمع الى معنى آخر يختلف عن المعنى المحدد لها وهي بصيغة المفرد . ولقد نصت المادة ٢ من (قانون الشركات) رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ على ان (تنصرف لفظة الذكر الى المؤنث والمفرد الى المؤنث والجمع والمفرد بالجمع) الا اذا دل سياق النص على خلاف ذلك كما جاء في المطلب الذي استهلكت به هذه المادة ونصت المادة ٢ من (قانون التربية والتعليم) رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ وكذلك على ان (تشمل لفظة الذكر المؤنث ايضا ، كما يطلق المفرد على المؤنث والجمع والمفرد بالجمع) الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك كما نصت هذه المادة في مطلقها ايضا . هكذا فاذنا نص التشريع على ان كلمة الوزير حيثما وردت فيه تعني (وزير المالية) على سبيل المثال ، ووردت بعد ذلك كلمة الوزراء في اي موقع اخر من التشريع فانها لا يمكن بحال من الاحوال ان تنصرف الى كلمة الوزير وتعني ما تعنيه ، وذلك لان كلمة الوزير في هذا المثال وضعت لتعني وزير معين بالذات ، وتدل عليه ، وهو وزير المالية . لانه ليس في الحكومة - اي حكومة - اكثر من وزير واحد للمالية فلان هاتين قرينتين تبعدان كلمة الوزراء عن كلمة الوزير في هذه الحالة الى ابعد الحدود .

وذلك ما فعله قانون التقاعد المدني عندما وضع تعريفا لكلمة الوزير في المادة ٢ منه اعطاهما من خلاله وهي بهذه الصيغة المفردة ، معنى اصطلاحيا خاصا ينطوي على مجاز أصبحت بسببه لامت بصله الى المعنى الحقيقي لكلمة الوزير ، وهو الوزير العامل في مجلس الوزراء . ولذلك فانه لا يمكن ان يكون لاي كلمة اخرى ذلك المعنى . حتى ولو كانت كلمة الوزراء التي تمثل صيغة الجمع لكلمة الوزير .

وثمة فريضة اخرى تبعد كلمة (الوزراء) في الفقرة (١) من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني عن تعريف كلمة (الوزير) في المادة ٢ منه ، وهي ان المشرع لو اراد غير ذلك لنص في الفقرة (١) المشار اليها على (الوزير) ، كما فعل في مواد اخرى من القانون بدلا من النص على (الوزراء) ، فنان في مطلقها لنص على ان (لا تنسرى احكام هذه المادة على الوزير . . الخ) وليس على (الوزراء) . فان المشرع يقصد ما جاء به من نصوص بالذات ، ويعني ما تؤدي اليه من معان واهداف ، ولذلك كانت القاعدة التفسيرية بان لا يساغ للاجتهاد في مورد النص .

ب - في العلاقة بين احكام المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني والاشخاص الذين يشملهم تعريف كلمة (الوزير) في المادة ٢ من القانون نفسه : -

تتلخص احكام المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني في انه يجب على مجلس الوزراء . احالة اي موظف اكمل الستين من عمره ، او انتهى خدمة حكومية مقبولة للتقاعد مدتها اربعون سنة ، الا اذا وافق المجلس على ابقائه في الخدمة لمدة لا تزيد على خمس سنوات - فاذا لم يصدر اي من القرارين ، فان الموظف يعتبر محالا حكما على التقاعد خلال شهرين من تاريخ اكمله ذلك السن او انتهاء تلك الخدمة ، ويوقف راتبه وسائر استحقاقاته المالية .

ونصت الفقرة و من هذه المادة على ان (لا تنسرى احكام هذه المادة على الوزراء ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين وموظفي البلاط الملكي من الدرجتين الخاصة والاولى) .

ونصت المادة ٢ من قانون التقاعد المدني على ان كلمة (الوزير) تعني (رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ووزير البلاط ، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ، ورئيس محكمة التمييز ، وكل من اشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيرا سابقا ، والوزراء السابقين من اعضاء مجلس الامة) .

وتعد ذهبت الاكثية المحترمة - كما اشرنا من قبل - الى ان كلمة (الوزراء) في عبارة (لا تنسرى احكام هذه المادة على الوزراء . . الخ) الواردة في الفقرة و من المادة ١٢ من قانون التقاعد هي تطبيق لتعريف كلمة (الوزير) في المادة ٢ من القانون نفسه ، ولذلك فان الاستثناء من احكام الاحالة الوجوبية على التقاعد وتبديد الخدمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من قانون التقاعد ، يشمل جميع الاشخاص الذين يشملهم تعريف كلمة (الوزير) ، ومنهم رئيس محكمة التمييز .

وكحقيقة قانونية بسيطة فسان استثناء اي شخص من حكم معين في اي مادة قانونية يقتضي بدهاء ان يكون ذلك الشخص من يسري عليهم ذلك الحكم ، والا فلا موجب للاستثناء ، ولا مبرر له ، ويكون لقوا لا يمنسى شيئا .

وكذلك فان القول بان الاشخاص الذين يشملهم تعريف كلمة (الوزير) في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني يشملهم جميعا الاستثناء من احكام الاحالة الوجوبية على التقاعد وتبديد الخدمة المنصوص عليها في المادة ١٢ المشار اليها ان هذا القول يقتضي ان يكون اولئك الاشخاص ممن نصت عليهم احكام المادة ١٢ تلك ، حتى جاءت الفقرة و منها لتستثنيهم من احكامها . فلتستعرض

اولئك الاشخاص واوضاعهم القانونية ، لنرى مدى سريان احكام المادة ١٢ من قانون التقاعد على كل منهم : -

١ - رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء : -
يعين رئيس الوزراء وتقبل استقالته ويقال من منصبه بارادة ملكية سارية يصدرها جلالة الملك كما يتوجب عليه الاستقالة اذا قرر مجلس النواب نزع ثقته منه . وباستقالته او اقالته يعتبر الوزراء جميعهم مستقيلين او مغالين ، وكل ذلك منصوص عليه في الدستور . ولا يخضع رئيس الوزراء لاحالة العادية على التقاعد ولا لاحالة الوجوبية على التقاعد وذلك مهما بلغ سنه او بلغت مدة خدمته في المنصب الوزاري ، او في الحكومة او غيرها معا ، فهو في منأى عن تناول احكام المادة ١٢ من قانون التقاعد اصلا ، ولا علاقة لها به . وينطبق على الوزير العامل ايضا ما ينطبق على رئيس الوزراء ، فلا علاقة لاحكام المادة ١٢ من قانون التقاعد به هو الآخر .

٢ - وزير البلاط الملكي ورئيس الديوان الملكي الهاشمي : -
كانت الفقرة (١) من المادة ١٨ من نظام الخدمة المدنية (السابق رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ، نص على ان (يعين وزير البلاط ، ورئيس الديوان الديوان الملكي ، والطبيب الخاص ونائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ، وتحدد رواتبهم وتصدر جميع القرارات المتعلقة بشؤونهم باوامر ملكية سامية) .

ثم جاء (نظام الخدمة المدنية) الجديد رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ، فنص في الفقرة ب من المادة ٢ منه على ان (لا تنسرى احكام هذا النظام على شاغلي المناصب العليا في الديوان الملكي الهاشمي ، ويتم تعيينهم وتحديد الخصصات او الرواتب التي يستحقونها وسائر الامور المتعلقة بهم ، بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية) . وتنفيذا لذلك صدر (نظام الخدمة المدنية للمناصب العليا في الديوان الملكي الهاشمي) رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ ، ونص في الفقرة (١) من المادة ٢ منه على ان تنسرى احكام هذا النظام على شاغلي المناصب العليا التالية في الديوان الملكي الهاشمي : -

- رئيس الديوان الملكي الهاشمي
- وزير البلاط
- كبير الامناء
- ناظر الخاصة الملكية
- مستشارو جلالة الملك للشؤون السياسية
- امين عام الديوان الملكي

ونصت الفقرة ب من هذه المادة على ان (يجري تعيين الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة ، وتحديد الخصصات او الرواتب الاساسية والعلاوات والحقوق المالية الاخرى التي يستحقها كل منهم ، وسائر الامور المتعلقة بهم بارادة ملكية سامية) .

وفي هذه النصوص من الوضوح والصراحة ما يكفي للدلالة على ان كلا من رئيس الديوان الملكي الهاشمي ووزير البلاط يعين وتنتهى خدمته بالاستقالة وبغيرها بارادة ملكية سارية ، وذلك بغض النظر من السن الذي اكمله ، او مدة الخدمة التي انتهها في الدولة ، ولجلالة الملك ان يعينه في منصبه مهما كان سنه ، وان يبقيه فيه بالغا ما بلغ ذلك السن ، او قضى في الخدمة سن مدة ، فهو بذلك بعيد كل البعد اصلا عن احكام المادة ١٢ من قانون التقاعد ، ولا علاقة لها به اساسا ، ولم تكن بالمرشح ضرورة لاستثناءه من احكامها .

٣ - رئيس محكمة التمييز : -

صدر (قانون التقاعد المدني) رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبدا العمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٥٩/١٠/١ . وفي ذلك الوقت كان (قانون استقلال القضاء) رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ معمولا به وبدا سريته اعتبارا من تاريخ ١٩٥٥/٤/١ ، وعرفت المادة ٢ منه (القاضي) بأنه يشمل رئيس واعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة . . الخ) . ونصت المادة ٧ منه على انه (على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر ، لا يجوز ان يبقى في وظيفة القضاء

كل من الأشهر

او ان يعين فيها من جاوزت سنسنة خسا وستين سنة ميلادية - الا بموافقة المجلس القضائي لظروف استثنائية ذات فائدة عامة .

وهكذا فان رئيس محكمة التمييز كان عند صدور (قانون التقاعد المدني) رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ خاضعا لحكم خاص في قانون خاص هو (قانون استقلال القضاء) رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ ينص مراحة على جواز ابقائه في الوظيفة القضائية حتى اكباله الخامسة والستين من عمره ، وجواز ابقائه في وظيفته القضائية بعد ذلك بموافقة المجلس القضائي (لظروف استثنائية ذات فائدة عامة) ، وللمدة التي يراها المجلس .

اي ان رئيس محكمة التمييز كان عند صدور (قانون التقاعد المدني) لسنة ١٩٥٩ خاضعا لاحكام الاحالة على التقاعد وتهديد مدة خدمته في الوظيفة القضائية بموافقة المجلس القضائي ، وذلك بموجب قانون استقلال القضاء المشار اليه .

ولذلك فقد كان طبيعيا - حيال ذلك النصوص من قانون استقلال القضاء المشار اليه - ان يكون رئيس محكمة التمييز غير خاضعا لاحكام المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني لا عند صدوره ولا بعد ذلك . ويعبر عن ذلك كل البعد . وبالتالي فانه لم تكن لدى المشرع اي ضرورة لاستثنائه من تلك الاحكام ، فقد كان امام قانون خاص للقضاء والقضاة ، يتولى شؤونهم ، بها في ذلك ما يتعلق منها بالتقاعد اذ يختص به بالنسبة اليهم المجلس القضائي ، ويطبق عليهم بهذا الشأن احكام قانون الوفاء لادني الميعول به ، كما تنص على ذلك المادة ١٤ من قانون استقلال القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ .

٤ - من اشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيرا سابقا :-

نصت الفقرة ومن المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني على ان (لا تسري احكام هذه المادة على الوزراء ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين) . وفي الفقرة (الف) وقد فسر الديوان الخاص بتفسير القوانين عبارة (ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين) بقراره رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ، فذكر انها (قد وردت مطلقة غير مقيدة بما يفيد اشتراط كون هؤلاء الموظفين من الوزراء السابقين) ، وانتهى الديوان الخاص من ذلك الى القول : (ولهذا فان اي موظف في مرتبة وزير لا تسري عليه احكام المادة ١٢ المشار اليها ولو لم يكن وزيرا سابقا) .

وبناء على الاطلاق في عبارة (ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين) الواردة في الفقرة ومن المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني ، فانها تنطبق ايضا على من هم في مرتبة الوزراء من الموظفين وكانوا وزراء سابقين ، اي على (من اشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيرا سابقا) ، الذي يشمله تعريف كلمة (الوزير) في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني . وقد استثنى هذا الشخص الذي يشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيرا سابقا ، من بين الاشخاص الاخرين الذين شملهم تعريف كلمة (الوزير) في المادة ١٢ من قانون التقاعد ، من احكام الاحالة الوجوبية وتهديد الخدمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون نفسه ، لانه - كما هو واضح - موظف وان كان بمرتبة وزير وكان وزيرا سابقا ، لاسيما وان المادة ١٢ تلك تتعلق بالموظفين .

وهذا الاستثناء الذي اقتصر على الشخص الذي يشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيرا سابقا (او لم يكن) دون غيره من الاشخاص الذين شملهم تعريف كلمة (الوزير) في المادة ٢ من قانون التقاعد ، يتميز بحد ذاته دليلا واضحا وصريحا على ان (الوزراء) الذين تصدقهم الفقرة ومن المادة ١٢ من قانون التقاعد لاملافة لهم بالاشخاص الذين شملهم تعريف كلمة (الوزير) ، تلك ولو كان (الوزراء) الذين قصدتهم الفقرة ومن المادة ١٢ المشار اليهم هم انفسهم الاشخاص الذين شملهم تعريف كلمة (الوزير) لما كانت بالشرع اي ضرورة لذلك الاستثناء الذي اقتصر على واحد من اولئك الاشخاص .

٥ - الوزراء السابقين من اعضاء مجلس الامة :-

ان هؤلاء اما ان يكونوا نوابا في مجلس النواب ، او اعضاءا في مجلس الاميان ، وقد وصلوا بانهم وزراء سابقون . فمهم - بالتالي - ان يكونوا - اي يكونوا - موظفين في الحكومة ، كما لم يعودوا وزراء سابقين ، فانهم ومنهم في مجلس الامة يقتضي بانتهاء مدة المجلس الذي هم اعضاء فيه او يحله ، ويستند

عضويتهم تلك بغض النظر من السن الذي اكملوه ، او مدة الخدمة التي قضاوها في الحكومة ، او المدة التي قضاوها في عضوية مجلس الامة ، او المدة التي قضاوها في عضوية مجلس الوزراء ، او بانتهاء عضويتهم في المجلس الذي ينتمي اليه ، او بتعديدهم تلك العضوية لاكماله سنهما ، او قضائه لمدة معينة في الخدمة وبذلك فان احكام المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني لا ملافة لها بهم ، ولا تنطبق على اي منهم اصلا ، ولذلك فلم تكن بالشرع ضرورة لاستثنائهم من احكامها ، سواء كان ذلك بمقتضى الفقرة ومن المادة ١٢ من قانون التقاعد او غيرهما .

والنتيجة المستخلصة مما سبق بيانه واضح كل الوضوح ومفادها ان الاشخاص الذين تضمنهم كلمة (الوزير) في المادة ٢ من قانون التقاعد المدني ، ليسوا هم (الوزراء) الذين نصت عليهم بمسلة (لا تسري احكام هذه المادة على الوزراء) الخ (الواردة في الفقرة ومن المادة ١٢ من قانون التقاعد المشار اليه ، وليس في ورود كلمة (الوزير) تلك بصيغة الجمع لكلمة (الوزير) ما يربط بين الاثنين ، او يؤدي الى ايجاد علاقة قانونية او واقعية بينهما .

ملحق : تساعد القضاة وقانون استقلال القضاء :-

نص المادة ١٤ من (قانون استقلال القضاء) رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على انه (بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع اخر ، للمجلس انقضا في تنصيب الوزير ، ان يحيل على التقاعد اي قاض اكل مدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد المعمول به . ويكون قراره في هذه الحالة غير قابل للطعن امام اي مرجع قضائي او اداري . ولا يجوز لرئيس المجلس القضائي او لاي عضو من اعضاءه حضور اجتماع المجلس عند بحث التنصيب باحاليته على التقاعد) .

انضلت هذه المادة على قانون استقلال القضاء رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من خلال التعديل الذي اجري عليه بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ . وقبل هذا التعديل كانت صلاحية احالة القضاة على التقاعد تعود الى مجلس الوزراء .

لقد نصت المادة ١٤ هذه على ان تطبق احكامها (بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع اخر) . بما في ذلك (قانون التقاعد المدني) رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ الذي كان معمولا به في ذلك الوقت وذلك عملا بالاطلاق فسي هذا النص .

كما نصت على ان للمجلس القضائي بتنصيب من الوزير ان يحيل على التقاعد (اي قاض) ، ونظرا للاطلاق في عبارة (اي قاض) هذه فان احكامها تشمل جميع القضاة النظاميين ومنهم رئيس محكمة التمييز ، وقد اشارت المادة نفسها اصلا الى ما يفيد ذلك عندما نصت على انه لا يجوز لرئيس المجلس القضائي ، وهو رئيس محكمة التمييز ، حضور اجتماع المجلس عند بحث التنصيب باحاليته على التقاعد .

وكذلك فقد قضت هذه المادة ان تكون الاحالة على التقاعد للقاضي (الذي اكمل مدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد المعمول به) . وبعبارة اكمل مدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد المعمول به) هذه جاءت هي الاخرى مطلقة ، وليس فيها ما يدل صراحة او ضمنا على ان تكون الاحالة على التقاعد بهذه الطريقة او تلك ، كما وانها ليس فيها ما يدل صراحة او ضمنا على مقدار المدة التي يكون قد قضاها القاضي في الخدمة الحكومية حتى يجوز للمجلس القضائي احالته على التقاعد او يجب عليه ان يعمل ذلك .

وبناء على ذلك الاطلاق في جميع الاحكام المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون استقلال القضاء ، فانها تنطبق على جميع القضاة ، ومنهم رئيس محكمة التمييز وذلك بالرغم مما ورد في قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن اسباب وحالات احالة رئيس محكمة التمييز على التقاعد .

كما وان الاطلاق في المادة ١٤ المشار اليها ، تنطبق على جميع الحالات التي يجوز فيها للمجلس القضائي احالة القضاة ، ومنهم رئيس محكمة التمييز ، على التقاعد ، بما في ذلك الاحالة الجوازية للقاضي اذا كان قد امضى الحد الادنى من المدة المقبولة للتقاعد على الاقل ، وهي عشرون سنة ، او الاحالة الوجوبية على التقاعد ، اذا كان اي من القضاة ، ومنهم رئيس محكمة التمييز ، قد اكمل اربعين سنة من الخدمة الحكومية المقبولة للتقاعد ، او اكمل الستين من عمره ، فان الاثنين المتعلقين بالسن والخدمة مشمولتان بعبارة (اكمل مدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد المدني) ، لانها من المبدأ المنصوص عليها في ذلك القانون وتجيز الاحالة على التقاعد او توجبه .